

Distr.
GENERAL

S/1997/549
15 July 1997

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/ يولييه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالوكالة للجماهيرية
العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه الرسالة الموجهة لسعادتك من الأخ أبو زيد عمر دوردة المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية حول موقف مجلس الأمن خلال الدورة السادسة عشرة لمراجعة العقوبات المفروضة على الجماهيرية.

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميمها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي السني المنتصر

نائب المندوب

والقائم بالأعمال بالوكالة

مرفق

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى المداولات التي جرت خلال الدورة السادسة عشرة لمراجعة العقوبات المفروضة جوا على الجماهيرية العربية الليبية بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، نود تسجيل النقاط التالية:

- تعبر بلادي عن الارتياح العميق للسادة أعضاء مجلس الأمن الذين أعطوا للمراجعة معناها في هذه الدورة، ومكنوا المجلس من القيام بدوره على الأقل في المناقشة والتعبير.
- نعبر عن الأسف الشديد لقيام الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة باستغلال آلية عمل مجلس الأمن المسماة "توافق الآراء" لمنع المجلس من اتخاذ خطوات عملية، وإفشال الاتجاهات الإيجابية والقناعات التي تشكلت بين أعضائه. وإن استغلال آلية عمل المجلس هو أسلوب دأبت عليه الدولتان لشل فعالية المجلس ومنعه من القيام بمسؤولياته.
- ترحب بلادي بما ورد في رسالتي الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وإن ما جاء فيها يعبر عن القناعات العميقة التي تولدت لدى قادة الدول العربية والأفريقية الذين يحاولون منذ البداية إيجاد حل سلمي، عادل ونزيه للمشكل المختلق ضد الجماهيرية العربية الليبية من قبل الدولتين المذكورتين.
- لقد تأكد مجددا من خلال مداولات المراجعة الأخيرة بأن لا مشكلة بين بلادي ومجلس الأمن، بل إن المشكلة هي بين بلادي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كما سبق وأن أعلننا مرارا. وإن ادعاء الدولتين من أن المشكلة هي بين الجماهيرية العربية الليبية ومجلس الأمن هو محاولة مكشوفة لتغطية نفسها بالمجلس والاختباء وراءه.
- ولقد تأكد أن من يعيق تنفيذ قرارات مجلس الأمن في شأن قضية لوكربي هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأن إصرار الولايات المتحدة على وجه الخصوص، على تعطيل إجراء المحاكمة يعود لعلمها الأكيد ببراءة المواطنين الليبيين المشتبه فيهما. وأن المحاكمة العادلة والنزيهة سوف تكشف الفاعل الحقيقي الذي تعرف الولايات المتحدة جيدا أنه ليس المواطنين الليبيين، ولا تريد أمريكا الكشف عنه.

- إن منع مجلس الأمن من إيضاد لجنة أو مبعوث إلى الجماهيرية العربية الليبية لبحث ومتابعة تنفيذ الفقرة (٢) من القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ما سبق لنا التعبير عنه، من أن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية هي ليست الكشف عن الجاني الحقيقي لحادث بان آم ١٠٣ المفجع، بل هي نوايا استراتيجية تستهدف النظام السياسي القائم في الجماهيرية، والسيطرة على ثروات الشعب العربي الليبي، خاصة النفط والغاز، وما مسألة لوكربي إلا ذريعة لبلوغ هذه الغاية الاستعمارية.

وأمام كل ما تقدم، فإن الجماهيرية العربية الليبية تود تثبيت الآتي:

أولاً: إنها من جانبها نفذت واستجابت استجابة كاملة لكافة مطالبات قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، بما في ذلك الاستجابة لمثول المشتبه فيهما من مواطنيها أمام محكمة عادلة ونزيهة، من غير أجواء الإدانة المسبقة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسكتلندا.

ثانياً: إن من يمنع التعجيل بعقد المحاكمة، هو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وعليهما وحدهما تحمل تبعات ذلك ومسؤولياته، وكان يجب فرض هذه العقوبات على أمريكا وبريطانيا لعرقلتها إجراء المحاكمة تنفيذا لقرارات مجلس الأمن.

وعليه، فإن الجماهيرية العربية الليبية وهي تسجل مرة أخرى احترامها الشديد لمجلس الأمن لترجو إخطاره بما يلي:

١ - تحتفظ الجماهيرية العربية الليبية لنفسها بالحق في اتخاذها ما تراه حافظاً لحقوقها القانونية والسياسية.

٢ - تحتفظ بحقوقها في المطالبة بالتعويض عن الأضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء هذه التهمة الباطلة، والقرارات الظالمة المترتبة عليها.

أبو زيد عمر دوردة
المندوب الدائم
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك
